

صرف الشاعر نضغاً غلا عند خبايا فلان عرف
 قال هذا زغل قال دهم يصرح الشاعر بالانصراف وقول ابن حجر
 قد منعت صرف الرنانا نرضى وكلم في الوري هتات كثيرة
 ولنا شاعر وفي شرع نظن صرهم ما يجب لاجل المزج
 او تناسب ارباب التناسب ما يميل التناسب كالمات منصرفه الفم
 البهاغي منصرف نحو سلا وسلا وعللا والتناسب لزوس الاى كقوارب الثاني
 في الامة واما الاول فهو لمناسبة الثاني ذوالمنع نائب فاعل صرف
 بقصر جليلي هل تختمامه سواك نقما بين حرفي شعيب بقصر
 من الارباع وقوله من ظفانين هو محل الشاهد حيث صرف المزج
 جمع ظفينة اسم المرأة في اليهودي وسواك جمع بساكنة صغرة لظفان
 ونقما معول بسواك بفتح النون الطريق في الجبل وبين طرف مضاف
 الى حرفي بفتح الحاء الملهمة وسلوك الزاي ما غلط مما لا يرضى والشعيب
 اسم ما واكهنى هذه الظفانين سكنن هذا الطريق بين هذين الموضوعين
 المحيطين بشعيب ومن ولدوا الخ قاله الشاعر يربى به فومدين
 قصيدة من المزمع ودخلت المعاقبة في جميع اجزائه ما عدا الاخرى
 اشبهت الضاد والشاهد في عام حيث منصرفه مع انه اسم مصروف
 وما قبله خبره وذو الطول والعرض كناية عن عظم الجسم وبسطته
 اعرب **الفعل** اي المضارع كتنسود بضم التاء وفتح الميم فم
 العين فيها مضارع تنسود معلوما ومجهولا كما قاله العرب معتزفا على
 المكودي وفيه نظر لان سعد لا زم خلا بين مضارعه المجهول وحاصل الكلام
 على ذلك ان سعد فيه لغتان كسر العين وهو غير معتد نحو سعد لان من
 باب نصب وفتحها وهو معتد فيقال سعده الدر من ما ينفع ويصدق بالهمز
 ايضا فيقال سعده كما في المصباح فان اراء العرب هذا التفصيل فكان عليه
 التبيين فتامل رفعه اى اتفاقا ارتفع لوقوعه موقعه فنقن هذا
 بنحوه ولا تفعل وسوف تفعل فان المضارع فيها مرفوع وليس حال التحل
 الاسم لان الارب لا يقع بعد حرف التحضين ولا يجرى تحت التثنية واحب
 بان الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضين والتثنية فلم يغيره اذا اثر

العامل

العامل لا يغير الاعمال اضر وقيل الرفع لغيره من الناصب لاعتراضه بان
 التجرد امر عدي والعدم لا يكون سببا لوجود غير واجب بان التجرد وجودي
 وهو كونه خاليا من ناصب وجازم لعدم الناصب والجازم انه تصرف لا يقال
 لوجه لهذا الاعتراض لان التجرد ليس عليه حقيقة بل هو علامة لان نقول
 صرح الرضى بان عوامل التجرد ليس عليه حقيقة بل هو علامة لان نقول
 انصبه هو حرف لظني الفعل المستعمل ولا تقتضى تايد الكنى ولا تاكده خلافا
 لما قاله ابن كثير في اللام في قوله لا لا تفرق دعامة خلافا لابن السراج وهي بسيطة وليس عليها
 تايد لان في قوله لا التامة فابرت الاق نونا خلافا للفعل ولا لان تحذفت الهاء تخفيفا
 في تاريخه واللاق للسكانين خلافا للخليل والكساى انه توضيح وان المصدرية وهي
 الداخلة عليها باللام لفظا هو كمالا تايسوا وتقدر نحو حذفت كى تك منى
 اذا قدرت ان الامل لكى وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها ما اما التعليلية
 في حذفت الارب والناصب بعدها كمنصرفه لزوما وقد نظره في الشعر لقوله كى كى
 ان تخرج عنها اللام نحو كى لتقتضى اوان نحو كى ان تخرج عنها اللام
 ان فان حرفي لا يكون دولة وقوله اردت كى ان تطلع بقرى وقد نلت اسمها مختصرا
 فلهذا اللام من كى نحو كى نحو كى الى سلم البيت واذا فصل بين كى والفعل لم يطل لها
 نحو كى كى فيك ارغب والصحيح ان هذه الفصل لا يجوز في الاختيار كذا بان
 ان تخرج هي ام الباب وانما اخرها طول الكلام عليها هو فرضي وانما كانت ام الساب
 لانها تمل ظاهرا ومضمرة وانما عملت انظم السببها بان المحذفة من التعليلة وايضا هي ام بابها فلا
 من جهة اللفظ والمعنى والاختصاص بنوع ولم تفعل الرفع لعدم ظهور الفعل لان
 الفعل مرفوع قبل دخولها لا بعد علم الاعاطفة على معدراى بعد غير علم دخول حرف الجر والمصدر
 لا بعد علم اى لا بعد علم علم والتمسك بعدن اى مفيد ظن والتمسك بعد علم مثله للضرورة اذ لا
 كذا التي مبتدأ خبره جملة فانصب بها المزمع وان كان يكون منصوبا يجرى وان
 ينسب وانصب فانصب بها فيه الشارة الحان المنصب ارجح وهو انه كى
 واعتقدا اى حذفت وهو ارجح لقوله والرفع صحيح فهو مرفوع بمعنى الرفع او
 جواز الامر من وضع هذا قوله ضعفا وشدة وانه كان الفاعل لتعليل الامر بالرفع
 كانه قيل لان تأني من الرفع لظن ضعفا وشدة وانه كان الفاعل لتعليل الامر بالرفع

اي تلك جعلها جازم موكدة
 الام ومصدرية موكدة بان
 والاو ارجح لان لصوق
 ان بالفعل يرجح نصبها
 وايضا هي ام بابها فلا
 وانعقد هنا
 دخول حرف الجر والمصدر
 علم مثله للضرورة اذ لا
 يمكن غيره بخلاف ما مر